

Distr.: General
13 February 2008
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية
الكونغو الديمقراطية

نيابة عن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية
الكونغو الديمقراطية، ووفقاً للفقرة ١٠ من القرار ١٧٧١ (٢٠٠٧)، يشرفني أن أقدم إليكم
طيه تقرير فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها وإصدارهما
كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ر. م. ماري م. ناتاليغاوا
رئيس اللجنة



رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ موجهة من فريق الخبراء المعني
بجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية بأن يحيلوا طيه تقرير
الفريق، وفقاً بالفقرة ١٠ من القرار.

(توقيع) رامون ميراندا راموس

منسق الفريق

(توقيع) عبدولاي سيسوكو

(توقيع) كاتي كلمنت

(توقيع) أمادو هميدو

(توقيع) غريغوري سالتير

التقرير النهائي لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا - مقدمة

١ - فرض مجلس الأمن بقراره ١٤٩٣ (٢٠٠٣) حظر على توريد الأسلحة إلى جميع الجماعات والمليشيات المسلحة الأجنبية والكونغولية العاملة في إقليم كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومقاطعة إيتوري، وإلى الجماعات التي ليست أطرافا في الاتفاق الشامل والجامع المتعلق بالمرحلة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووسع المجلس نطاق حظر الأسلحة بموجب قراره ١٥٩٦ (٢٠٠٥) ليشمل أية جهة مستفيدة في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع إعفاءات تشمل جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية وشرطتها بالشروط المحددة في القرار. وكذلك فرض المجلس تدابير لتقييد السفر وتجميد الممتلكات تسري على الأفراد والكيانات الذين حددتهم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية ويرتكبون انتهاكات للحظر.

٢ - ووسع المجلس بقراره ١٦٤٩ (٢٠٠٥)، نطاق تدابير تقييد السفر وتجميد الممتلكات لتشمل الزعماء السياسيين والعسكريين للجماعات المسلحة الأجنبية العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو المليشيات الكونغولية التي تتلقى الدعم من الخارج، والتي تعوق مشاركة محاربيها في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٣ - وحدد المجلس بقراره ١٦٩٨ (٢٠٠٦)، لغاية ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ حظر توريد الأسلحة وقيود السفر والقيود المالية المفروضة على الأفراد الذين حددتهم اللجنة وفقا للمعايير المبينة في القرارين ١٥٩٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٩ (٢٠٠٥)، وكذلك مدد المجلس التدابير المالية والمتعلقة بالسفر لتشمل الزعماء السياسيين والعسكريين الذين يجندون الأطفال أو يستخدمونهم في النزاعات المسلحة، والأفراد الذين يرتكبون انتهاكات خطيرة للقانون الدولي فيما يتعلق باستهداف الأطفال في حالات النزاع المسلح.

٤ - وقرر المجلس بقراره ١٧٧١ (٢٠٠٧) تجديد التدابير المتعلقة بالأسلحة التي فرضها المجلس في قراره ١٤٩٣ (٢٠٠٤) و ١٥٩٦ (٢٠٠٥) لفترة إضافية تنتهي في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وفيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة، قرر المجلس تجديد الإعفاءات الممنوحة للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على أن تراعى الشروط ذات الصلة الواردة في الفقرة ٢ من القرار. وإضافة إلى ذلك، قرر المجلس أن يأذن في الفقرة ٣ من القرار بإعفاء يشمل أنشطة التدريب والمساعدة في المجال التقني التي

توافق عليها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمكرسة حصرا لدعم الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الجاري إدماجها في إقليم كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومقاطعة إيتوري.

٥ - وقرر المجلس أيضا، في الفقرة ٤ من القرار، سريان الشروط المبينة في الفقرة ٤ من القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥)، التي أصبحت سارية الآن على الحكومة، على إمدادات الأسلحة والأعتدة المتصلة بها، وكذلك على عملية التدريب والمساعدة في المجال التقني، اللتين تنطبق عليهما الاستثناءات المذكورة في الفقرتين ٢ و ٣ أعلاه، وأشار في هذا الصدد إلى أن الدول يقع على كاهلها التزام بإخطار اللجنة مسبقا عن تلك الإمدادات. وقرر المجلس أيضا تحديد التدابير المتعلقة بالنقل والسفر والمالية، وفقا للقرارات ١٥٩٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٩ (٢٠٠٥) و ١٦٩٨ (٢٠٠٦)، وأن يستعرض تلك التدابير، في موعد أقصاه ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، في ضوء توطد الحالة الأمنية وعملية إدماج القوات المسلحة وإصلاح الشرطة الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦ - وعملا بالقرارات ذات الصلة، يُؤذن لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية باستيراد الأعتدة العسكرية وتلقي التدريب والمساعدة في المجال التقني، وفقا للشروط المحددة في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من قرار مجلس الأمن ١٧٧١ (٢٠٠٧). وكذلك يُؤذن للحكومة بأن تتلقى فقط شحنات الأعتدة العسكرية المتوجهة إلى المواقع المحددة بالتشاور مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإشعار اللجنة. وإضافة إلى ذلك، وبموجب الفقرة ٤ من القرار ١٧٧١ (٢٠٠٧)، يتعين على الدول الأعضاء التي تورد الأعتدة العسكرية وتقديم التدريب التقني لصالح حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تُشعر اللجنة بذلك.

٧ - وولاية فريق الخبراء، كما حُددت في قرار مجلس الأمن ١٦٩٨ (٢٠٠٦) وأكد عليها مجددا في القرار ١٧٧١ (٢٠٠٧)، هي جمع وتحليل جميع المعلومات ذات الصلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي بلدان المنطقة، وبلدان أخرى حسب الاقتضاء، بالتعاون مع الحكومات المعنية، بشأن ما يلي:

(أ) تنفيذ التدابير الواردة في الفقرات ١ و ٦ و ١٠ و ١٣ و ١٥ من القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥)، بما في ذلك جمع معلومات عن مصادر التمويل، من قبيل الموارد الطبيعية، التي توفر الأموال اللازمة للتجار غير المشروع بالأسلحة؛

(ب) تدفقات الأسلحة والأعتدة ذات الصلة، فضلا عن الشبكات التي تمارس أعمالا تنتهك حظر الأسلحة؛

(ج) موارد تمويل الجماعات والمليشيات المسلحة، مع توجيه اهتمام خاص للصلة بين هذه الجماعات والمليشيات وبين الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في الجزء الشرقي لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(د) المعلومات التي تجمعها البعثة في إطار ولايتها المتعلقة بالرصد.

٨ - وفي رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/586) أبلغ الأمين العام المجلس بتعيين أعضاء فريق الخبراء. ويتكون الفريق من رامون ميراندا-راموس (أسبانيا، خبير في الأسلحة ومنسق الفريق)، وعبد الله سيسوكو (مالي، خبير طيران)، وكاتي كليمنت (بلجيكا، خبيرة إقليمية)، وأمادو حميدو (النيجر، خبير جمارك)، وغريغوري سالتير (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، خبير في المالية). وساعد الفريق في مهامه مستشار الشؤون الجمركية سيرج رنكل (فرنسا).

٩ - ويود فريق الخبراء أن يُعرب عن شكره بصفة خاصة للممثل الخاص للأمين العام ولوظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لما قدموه للفريق من دعم وما أبدوه من تعاون مستمر. وكذلك يخص الفريق بالتقدير مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي لما قدمه من تسهيلات للفريق خلال الفترة التي قضاها في بوجمبورا. كما يعرب الفريق عن تقديره للسلطات الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، ورواندا، وأوغندا، لتعاونها معه خلال البعثات التي قام بها إلى هذه البلدان.

ثانياً - المنهجية

١٠ - أتيحت للفريق ستة أسابيع لإجراء التحقيقات الميدانية قبل إعداد تقريره النهائي. وقد شكلت هذه الفترة الزمنية الأقصر مما هو معتاد تحدياً للفريق من حيث المنهجية، نظراً لاتساع نطاق متطلبات ولايته^(١).

١١ - وإزاء هذه التحديات، اعتمد الفريق نهجاً يقوم على دراسة حالات فردية. وتعلقت الدراستان الإفراديتان الرئيسيتان بالجماعتين المسلحتين غير المشروعتين اللتين تشكلان أكبر خطر على السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أباكونغوزي المقاتلة (Forces démocratiques de libération du Rwanda - Forces combattantes abacunguzi (FDLR-FOCA) والقوات التابعة للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب (CNDP).

(١) أشير إلى المشاكل التي تواجهها أفرقة الخبراء بسبب قصر الوقت المتاح لها للقيام بعملها في التوصية ٩ (و) من تقرير الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزءات (S/2006/997)، عن أساليب عمل أفرقة الخبراء.

١٢ - وبناء على الطلب الذي قدمته لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، حقق الفريق أيضاً في حالات الانتهاك المحتمل للحظر من طرف حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة فيما يتعلق بإمداد الحكومة بالعتاد العسكري دون مراعاة المتطلبات الواردة في القرار ١٧٧١ (٢٠٠٧)، ولا سيما الفقرات ٢ و ٣ و ٤ منه.

١٣ - وكذلك رصد الفريق تنفيذ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتدابير السفر والتدابير المالية المحددة المهدف المفروضة على الأفراد والكيانات الواردة أسماؤهم في قائمة اللجنة^(٢).

١٤ - وطبق الفريق بقدر المستطاع، وفي حدود الوقت المتاح، التوصيات وأفضل الممارسات الواردة في تقرير الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات (S/2006/997، المرفق)، وبخاصة التوصية الداعية إلى أن تعتمد آليات الرصد على وثائق متحقق منها، وعلى ما يشاهده الخبراء بأنفسهم في المواقع كلما أمكن ذلك.

١٥ - وبالإضافة إلى المعاينة، جمع الفريق معلومات من عدة مصادر موثوق بها. وبناء على ذلك التقى الفريق أيضاً بعدد كبير من أطراف الحوار خلال أعماله الميدانية، بما في ذلك السلطات المدنية والعسكرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من دول المنطقة، وسلطات الطيران المدني الوطنية والدولية، وموظفو بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتجار، وشركات الطيران، وشركات النقل، وأعضاء الميليشيات الحاليين والسابقون.

١٦ - ووجهت رسائل مسبقة إلى جميع البلدان التي زارها، مشفوعة بقائمة المعلومات التي يحتاجها. وكذلك كتب الفريق رسائل إلى عدد من الدول الأعضاء الأخرى طالبا مساعدتها في استفساراته.

١٧ - كما عقد الفريق اجتماعات مع ممثلي حكومات ألمانيا وبلجيكا والجمهورية التشيكية وجنوب أفريقيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

١٨ - وإضافة إلى ذلك، حلل الفريق معلومات جمعتها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق الأنشطة التي تضطلع بها لرصد حظر توريد الأسلحة، وأفادت هذه المعلومات في إكمال الأعمال الميدانية للفريق، إلى جانب الاستنتاجات المتحقق

(٢) http://www.un.org/sc/committees/1533/pdf/1533_list.pdf

منها لعملية متكاملة ومتعددة الأبعاد لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، أخذت في الامتداد إلى جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عدة سنوات.

١٩ - وكذلك استفاد الفريق من نتائج بحوث قامت بها منظمات أخرى، منها العمل المنجز بتكليف من البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج التابع للبنك الدولي بشأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أباكونغوزي المقاتلة، وتلك التي نفذتها وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة بشأن التجارة عبر الحدود في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٠ - وترد في المرفق الأول قائمة للكيانات والمنظمات التي اتصل بها الفريق.

ثالثاً - السياق

٢١ - بدأ الفريق عمله في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، فعقد اجتماعات مع ممثلين للأمانة العامة للأمم المتحدة والدول الأعضاء في نيويورك. وبسبب قصر فترة ولاية الفريق، اختار أن يقضي كل الوقت متاح في الميدان، فوصل إلى كينشاسا في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ وقام بأعمال ميدانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودول المنطقة حتى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ثم عاد إلى الإقليم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ لمواصلة تحقيقاته وإعداد تقريره الختامي.

٢٢ - وفي أوائل عام ٢٠٠٧، بدأ الجناح العسكري للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، وهو عبارة عن قوات موالية للفريق الأول السابق للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لوران نكونداباتواري (نكوندا)، الاندماج مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وازدادت الحالة الأمنية سوءاً في منتصف العام، حيث اشتبكت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مع قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في منطقة بحيرة ألبرت من جراء نزاع حدودي. وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، انهارت عملية الاندماج وتحول كثير من قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب إلى الأنشطة الثورية واشتبكت مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال الفترة نفسها، اندلع قتال بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومتمردين من بانيامولينغي يُعرفون باسم "جماعة مورامفيا" على هضبة مينيمبوي العليا في كيفو الجنوبية.

٢٣ - وفي حين تفاقمت الحالة الأمنية في الجزء الشرقي من البلد، انخرطت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في نشاط دبلوماسي مكثف مع الدول المجاورة، مما أدى إلى توقيع اتفاقين. ففي ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، في غوردوتو بجمهورية تروانبا المتحدة، وقّع

الرئيس جوزيف كابيلا كابانغ، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، والرئيس يوييري كاغوتا موسيفيني، رئيس أوغندا، اتفاقاً (S/2007/564، المرفق) من أجل إنشاء آلية تعاون تهدف إلى ترسيم الحدود المتنازع عليها بين بلديهما، والنهوض بالاستكشاف والاستغلال المشتركين لاحتياطيات النفط المتداخلة بين البلدين، وإعادة تنشيط الآليات المشتركة للتحقق على الحدود، ودعم ميثاق الأمن بمنطقة البحيرات الكبرى. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ في نيروبي، أصدرت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومة رواندا بياناً مشتركاً (S/2007/679) تناول مسألة الجماعات المسلحة غير المشروعة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وآلت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على نفسها إعداد خطة للقضاء على القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنترهاموي (ميليشيات الهوتو الرواندية)، بينما تعهدت رواندا بإغلاق حدودها الأمنية لمنع تلقي دعم من "أي جماعة مسلحة... وعلى وجه الخصوص جماعة نكوندا"، وبتقديم قائمة بمرتكبي الإبادة الجماعية المطلوب القبض عليهم.

٢٤ - وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، شنت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية هجوماً ضخماً على القوات العسكرية للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. وبعد تحقيق نجاح أولي، أُجبرت القوات المسلحة على التقهقر من المواقع التي كانت قد احتلتها في البداية. واقترح المنشق، الجنرال نكوندا، رئيس المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، إجراء محادثات سلام، وردت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق تنظيم مؤتمر سلام واسع النطاق في غوما بكيفو الشمالية (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، بدأت فعالياته في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٢٥ - وفي الوقت ذاته، استمرت المفاوضات مع محاربي جيش الرب للمقاومة الذين أعيد تشكيلهم في حديقة غارامبا الوطنية في الجزء الجنوبي الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية تحت قيادة رياك مشار، نائب رئيس حكومة جنوب السودان، بالإضافة إلى يواكيم كيسانو المبعوث الخاص للأمم المتحدة للمناطق المتضررة لجيش الرب للمقاومة. غير أنه بنهاية عام ٢٠٠٧، تباطأ التقدم بسبب اندلاع صراع داخلي على السلطة في أوساط القيادة العليا لجيش الرب للمقاومة.

٢٦ - وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٧٩٤ (٢٠٠٧) الذي مددت بموجبه ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك وظائف الرقابة على حظر الأسلحة التي تقوم بها، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

رابعاً - التعاون بين فريق الخبراء والدول الأعضاء

٢٧ - عقد فريق الخبراء اجتماعات مع المندوب العام لوزارة الشؤون الخارجية بجمهورية الكونغو الديمقراطية، بالإضافة إلى عدد من الممثلين الآخرين بالهيئات المدنية والعسكرية بالبلد. وبعث الفريق رسالة إلى هيئة التنسيق التابعة للحكومة والمصرف المركزي للكونغو، يطلب منهما التعاون في رصد تنفيذ تجميد أصول الأفراد والكيانات المدرجة في القوائم. ولم يرد رد على هذا الطلب.

٢٨ - وفي بوروندي، عقد الفريق اجتماعاً مع جهة التنسيق التابعة للحكومة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وردت جهة التنسيق على بعض طلبات الفريق للحصول على معلومات عن الجماعات المسلحة غير المشروعة، والطيران، والجمارك، والمالية، وحماية الطفل، وتنفيذ جزاءات محددة الأهداف ضد الأفراد المدرجين على القوائم، إلا أنه لا يزال يتعين الرد على بعض الطلبات الأخرى.

٢٩ - وفي رواندا، عقد الفريق اجتماعاً مع جهة التنسيق التابعة للحكومة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وردت جهة التنسيق بشكل بناء على معظم طلبات الفريق بالحصول على معلومات عن الجماعات المسلحة غير المشروعة، والتدفقات غير المشروعة للإمدادات العسكرية، والطيران، والجمارك، والمالية، وحماية الطفل، وتنفيذ جزاءات محددة الأهداف ضد الأفراد المدرجين على القوائم، إلا أنه لا يزال يتعين الرد على بعض الطلبات الأخرى.

٣٠ - وفي أوغندا، عقد الفريق اجتماعاً مثمراً مع جهة التنسيق التابعة للحكومة في كامبالا في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وتلقى الفريق بعضاً من المعلومات التي طلبها من جهة التنسيق بخصوص الجماعات المسلحة غير المشروعة، والتدفقات غير المشروعة للإمدادات العسكرية، والطيران، والجمارك، والمالية، وحماية الطفل، وتنفيذ الجزاءات المحددة الأهداف ضد الأفراد المدرجين على القوائم، إلا أنه لا يزال يتعين الرد على بعض الطلبات بشأن الحصول على معلومات.

٣١ - ولم يتلق الفريق سوى إجابات جزئية على طلبات لم يبت فيها بعد للحصول على معلومات وجهت إلى السلطات في كل من أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا خلال الولاية السابقة للفريق.

٣٢ - وطلب الفريق الحصول على معلومات من حكومات أوغندا وبوروندي ورواندا وكينيا بشأن إحصاءاتها التجارية مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك تجارة المعادن

والأحجار الكريمة. وردت حكومة رواندا على هذا الطلب، وتلقى الفريق رداً أولاً من كينيا، إلا أنه لم يتلق بعد رداً من أوغندا أو بوروندي.

٣٣ - وطلب الفريق معلومات عن الطيران المدني من بوركينا فاسو والبوسنة والهرسك والجمهورية العربية الليبية وجنوب أفريقيا والسودان وقبرص ومصر. وتلقى رداً كاملاً من البوسنة والهرسك وقبرص، كما تلقى رداً أولياً من بوركينا فاسو والجمهورية العربية الليبية وجنوب أفريقيا والسودان ومصر.

خامساً - التعاون بين فريق الخبراء وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغير ذلك من مكاتب الأمم المتحدة في منطقة البحيرات الكبرى

٣٤ - عمل الفريق بشكل وثيق مع البعثة، وذلك بعدد من الطرق. وأعطى مسؤولو الأمم المتحدة، لا سيما المسؤولون على أعلى المستويات، من وقتهم بسخاء. واجتمع الفريق مع رئيس البعثة في كينشاسا ورؤساء المكاتب الموجودة في غوما وبوكافو وكيسانجاني وأوفيرا وكيغالي وكامبالا وكبار المسؤولين بمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي الكائن في بوجومبورا.

٣٥ - وزودت البعثة والمكتب الفريق بكثير من الدعم اللوجستي، حيث تكفلاً بنقل أعضائه في أنحاء البلد والمنطقة. وتبادل موظفو البعثة والمكتب المعلومات مع الفريق بشكل منتظم. وعلى وجه الخصوص، أصدرت البعثة تقريراً أسبوعياً يتناول المسائل المتصلة بولاية الفريق. وثبت أن لهذه الآلية لتبادل المعلومات فائدتها الكبيرة بالنسبة للتحقيقات التي يجريها الفريق.

٣٦ - وأكد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه يجري تحقيقاً في التقارير التي تفيد باحتمال وقوع أعمال تنطوي على سوء سلوك داخل البعثة. وتضمنت هذه التقارير تهريب المعادن والإمدادات العسكرية وإقامة علاقات غير لائقة مع الجماعات المسلحة غير المشروعة. ووفقاً لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، تتعاون الوحدات العسكرية المتورطة من البعثة مع التحقيقات. ووفقاً لمصادر أخرى موثوق بها اتخذت الدول الأعضاء المعنية بالأمر في الأمم المتحدة، بالفعل التدابير التأديبية الملائمة.

سادساً - دراسات حالة عن الجماعات المسلحة غير المشروعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٣٧ - تتعلق دراستا الجدوى الأوليان بالجماعات المسلحة غير المشروعة التي تشكل أخطر تهديد للسلام والأمن في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهما: القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة، والجناح العسكري للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. وتركز دراستا الحالة على هيكل قيادة الجماعات المسلحة غير المشروعة وعلى إمدادات الأسلحة التي تصل إليها، ومصادر التمويل، والتجنيد الذي يجري عبر الحدود، والانتهاكات التي تحدث للقانون الدولي بالنسبة لتجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراع المسلح. وتتعلق دراسات الحالة المتبقية بانتهاكات حظر الأسلحة من جانب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والدول الأعضاء التي تزود الحكومة بالأسلحة.

ألف - دراسة الحالة ١: القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة

٣٨ - القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، التي تشكلت في عام ٢٠٠٠، هي أكبر الجماعات المسلحة الأجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث يتراوح عدد المقاتلين فيها بين ٧ ٠٠٠ و ٩ ٠٠٠ مقاتل وفقاً لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهيئات إقليمية، مدنية وعسكرية، مختلفة. والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا هي منظمة خليفة لائتلاف تحرير رواندا، الذي كان يتكون من القوات المسلحة الرواندية السابقة والإنتراهاموي (ميليشيا الهوتو الوروانديين). ويدعى الجناح المسلح للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة/القوة المقاتلة لتحرير رواندا. ووفقاً لمخبري القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة، تتمركز الجماعة في كل من كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وينتقل مقاتلو الميليشيات بالتناوب بينهما. وعادة ما يحدث التناوب بين القوات الواقعة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية بشكل نصف سنوي أو عند الضرورة لدعم النشاط العسكري القائم عن طريق غابة كاهوزي التي تتداخل مع كلتا المقاطعتين (انظر المرفق الثاني).

١ - القيادة

٣٩ - توضح أدلة تم الحصول عليها من أفراد حاليين وسابقين بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة وغيرها من المصادر المطلعة أن الميليشيا لا تزال تُبقي على إيغناسي مورواناشياكا، رئيس القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة

المقيم في ألمانيا، زعيماً سياسياً لها. واسم مورواناشياكا من الأسماء الموضوعة على قائمة الأفراد والكيانات التي فرض مجلس الأمن حظراً على سفرها وتجميداً لأصولها.

٤٠ - ووفقاً للمصادر نفسها، يظل ستراتون موسوي، المنفي أيضاً في ألمانيا، والذي فرضت الأمم المتحدة حظراً على سفره وتجميداً للأصول التي يملكها، نائباً لرئيس القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة. ويعيش في أوروبا أيضاً مفوض القوات الديمقراطية لتحرير رواندا للعلاقات الخارجية، جوما نغيلينشوتي، وأمينها التنفيذي، كاليكست مباروشيماننا. وفي الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بقي سلفستر موداكومورا، المدرج أيضاً على قائمة اللجنة لحظر السفر وتجميد الأصول، القائد العسكري لقوات أبكونغوزي المقاتلة. أما نائب القائد موداكومورا، فهو ستانيسلاس نزيامانا. وتنقسم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة إلى فرقتين، واحدة في كيفو الشمالية ويقودها باسيفيك نتوانغونكا، وأخرى في كيفو الجنوبية ويقودها ليوبولد موحاميري. وتوحد هياكل القيادة في عدة أماكن، تشمل نغاندو (موينغا، كيفو الجنوبية)، وكيوا (واليكالي، كيفو الشمالية) وكالونغي (كيفو الشمالية) (انظر الخريطة الواردة في المرفق الثاني).

٢ - الأسلحة

٤١ - تفيد البعثة في تقريرها بأن أنواع الأسلحة الرئيسية التي تستخدمها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة هي البنادق القديمة من طراز AK47 والقنابل اليدوية والقنابل الصاروخية وقذائف الهاون من عيار ١٢٠/٨١/٦٠ مم والرشاشات الآلية.

٤٢ - ويدرك الفريق أن كثيراً من عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لا علاقة لها بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة. غير أنه استناداً إلى المعلومات التي جمعها أعضاء الفريق من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من الوكالات التابعة للأمم المتحدة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة الإقليمية الأخرى، فإن الشرطة الوطنية الكونغولية، والمتحدثين في الأوساط الدبلوماسية والمنظمات غير الحكومية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، فإن الفريق لديه أدلة دامغة على وجود علاقات وثيقة بين بعض عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة. وتشمل هذه العلاقات، في جملة أمور، ما يلي: قيام عناصر فردية من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بتزويد مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير

رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة بالأسلحة، وإقامة ترتيبات خاصة لتقاسم الإيرادات بين عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبين القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة.

٤٣ - واستنادا إلى التحقيقات التي أجراها الفريق وإلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والشرطة الوطنية الكونغولية، والمصادر الحكومية وسلطات الجمارك، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأعضاء مجتمع رجال الأعمال والمنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة، توجد شبكات تهريب تعمل داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية وبين الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة وبلدان أخرى في أفريقيا. وأبلغت هذه المصادر الفريق أنه يجري توريد العديد من الأسلحة المهربة عن طريق هذه الشبكات إلى الجماعات المسلحة غير المشروعة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما تقوم الشبكات بتهريب بضائع تتراوح من الأدوات المتزلية والأجهزة الكهربائية إلى المعادن والمخدرات والعاج والأسلحة. وتدخل هذه السلع وتوزع داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق البر وكذلك عن طريق البحيرات. ويعتزم الفريق مواصلة التحقيق في شبكات التهريب هذه. وأبلغت وحدة رصد البحيرات التابعة للبعثة الفريق باستمرار عمليات التهريب التي يساعد عدم وجود جهاز رادار للكشف ودوريات برية متنقلة لمساعدة وحدات رصد البحيرات على تسهيلها. وتبلغ البعثة عن قيامها باحتجاز أسلحة على الطرق المؤدية إلى البحيرات والمناطق المحيطة بها. ففي ١٠ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ مثلا، ألقت قوات الأمن الكونغولية في كاتانغا القبض على صيادين كانوا يخبئون ١٩ قطعة سلاح في سلال. وأبلغت سلطات الجمارك في جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا الفريق أن سهولة التهريب ترجع إلى عدم وجود مرافق كافية للتخزين والتفتيش لدى الجمارك (انظر الفقرتين ٩٢ و ٩٣).

٤٤ - ووفقا لمصادر حكومية، فإن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة، تستخدم عددا من الطرق التجارية لمرور السلع الصادرة والواردة على النحو المبين أدناه:

جنوب كيفو

كانفين فيرا - أوفيرا - بوكافو - هومبو - إتييرو - كيباو أوفيرا - كيلمبوي

شمال كيفو

إشاشا - نيابيوندو - ريمبكا - كيباو

إشاشا - نيابيوندو - كيماو - كيباو

إشاشا - نيابيوندو - كيشانغا

إشاشا - نيابيوندو - بينغا

كيسيندي - بوتيمبو - لوبيرو - كاساو

كيسيندي - بوتيمبو - لوبيرو - كاساو - إيكوري - بينغا - نيابيوندو.

٣ - التجنيد عبر الحدود

٤٥ - استنادا إلى الأدلة التي قدمتها مصادر حكومية مدنية وعسكرية وبعثة الأمم المتحدة، يعبر أفراد الحدود إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من الدول المجاورة لمساعدة الجماعات المسلحة غير الشرعية. وتمكن الفريق من إجراء مقابلات مع عدد من المواطنين الذين تحتجزهم السلطات الكونغولية للاشتباه في تعاونهم مع الجماعات المسلحة، واعترف بعضهم بأنه تم تجنيدهم من قبل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة. وأبلغت مصادر حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في غوما وبوكافو وأوفيرا الفريق أنها ألقت القبض على مواطنين روانديين وبورونديين بتهمة تعريض أمن الدولة للخطر. وتمكن الفريق من إجراء مقابلات مع بعض هؤلاء المشتبه فيهم. كما أبلغ ممثل رابطة مقاتلة سابقة في بوروندي الفريق أن الجماعات المسلحة في المنطقة لا تزال تجند المقاتلين السابقين.

٤ - التمويل

٤٦ - وفقا لبعثة الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات التابعة للأمم المتحدة، والسلطات المدنية والعسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة وقوات المجلس الوطني من أجل الدفاع عن الشعب، والمتحاورين في الأوساط الدبلوماسية والمنظمات غير الحكومية، فقد أصبحت دعائم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة راسخة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأصبح لديها مصادر تمويل متنوعة. وهي تشمل في جملة أمور:

(أ) السيطرة على الرواسب المعدنية التي تقوم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة أو المرتبطين بها من المدنيين بعمليات الحفر بأنفسهم،

أو أنهم يفرضون ضرائب على نتاج الحفارين المحليين. وتشمل الرواسب: في جملة أمور، بعض رواسب حجر القصدير في شمال لولينغو، في منطقة شابوندا، جنوب كيفو؛ وفي نيايوندو، منطقة واليكالي، شمال كيفو؛ وفي ليميرا، جنوب كيفو؛ ورواسب الذهب في كيلمبوي، جنوب كيفو. وينقل إنتاج المعادن المستخرج من المناجم التي تسيطر عليها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة إلى نقاط التجميع العامة الواقعة قرب مناجم تعدين الرواسب. ويتم نقل الناتج عادة بالبر إلى متاجر ثم إلى مقارها التي يوجد العديد منها في غوما وبوكافو؛

(ب) نشر حواجز الطرق لفرض ضريبة مرور على طول الطرق الواقعة تحت سيطرة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة. وحصل الفريق على أدلة في شابوندا ولولينغو من عدد من المصادر تؤكد وجود ستة حواجز للطرق تابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة على طول طريق شابوندا - بوكافو. وأفاد التجار في شابوندا أنه، نتيجة لذلك، أصبحت التكاليف باهظة وأن نقل البضائع عن طريق الجو أرخص، رغم ارتفاع رسوم الشحن الجوي؛

(ج) فرض الضرائب على الأسواق الموجودة في المناطق الخاضعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة، بما فيها كيبوا ونيايوندو في شمال كيفو وكاهونغوي وسانغي وكيلمبوي في جنوب كيفو؛

(د) ينتج المدنيون المرتبطون بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة مجموعة من السلع الزراعية، منها القنب، لتلبية احتياجاتهم المعيشية واحتياجات الميليشيات لبيعها في الأسواق الإقليمية؛

(هـ) تستغل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة والمدنيون المرتبطون بها الأخشاب في إقليم بينغا؛

(و) تقوم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة بقتل فرس النهر للاستفادة بلحمه وعاجه في المناطق الخاضعة لسيطرتها على طول بحيرة ألبرت في لويرو؛

(ز) تقوم عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة بسرقة المدنيين ونهب منازلهم.

٥ - تجنيد الأطفال واستخدامهم

٤٧ - وفقا لشهادات من الجنود الأطفال السابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة والوكالات الدولية لحماية الأطفال، فإن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة، التي كانت تجند فتيانا في أواسط إلى أواخر سن المراهقة، بدأت منذ منتصف عام ٢٠٠٧ بتجنيد الشبان بالقوة بدءا من سن ١٠ سنوات. ويقع أحد معسكرات التدريب في كيلمبوي، جنوب كيفو. ويتلقى الجنود الأطفال دورات تدريبية تتراوح مدتها بين ثلاثة وستة أشهر. ثم يستخدم أصغر المجندين كمرافقين، أما الأطفال الأكبر سنا فيتم نشرهم كجنود على الخطوط الأمامية.

٤٨ - وأبلغت الوكالات الدولية لحماية الأطفال وجماعات حقوق الإنسان المحلية فريق الخبراء أن الفتيات اللاتي تمت استعادتهن من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة، كن قد اختطفن قبل ذلك واعتدي عليهن جنسيا. ووفقا لهذه المصادر، فإن المستوى العام للإيذاء الجنسي للفتيات مرتفع جدا، إذ بلغ عدد حالات الاغتصاب المبلغ عنها ١٣٣ ٢ حالة في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٧ في جنوب كيفو وحدها. وفي ٢٠ في المائة من الحالات، كان الاعتداء عنيفا جدا إلى درجة أنه تطلبت إجراء عملية جراحية.

٦ - الجماعات المسلحة غير المشروعة المرتبطة بها

٤٩ - استنادا إلى مصادر عديدة موثوق بها، بما فيها بعثة الأمم المتحدة، والأمن الكونغولي، والمحاورون من الحكومة والسلوك الدبلوماسي، تعمل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة كجزء من شبكة غير رسمية من الجماعات المسلحة، على النحو المبين أدناه:

ائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية

٥٠ - تشير المصادر إلى أنه تم في عام ٢٠٠٧ تشكيل جماعة مسلحة هامة جديدة على صلة وثيقة بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة تدعى ائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية، من قبل ميليشيا مايي مايي السابقة بشكل رئيسي. ويذكر أن الائتلاف يعمل تحت أوامر سيكولي لافوتين (في بينغي في لوبورو). ويذكر أيضا أن مقر الائتلاف يقع في كيبوا، بالقرب من القيادة العليا للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة. وأبلغت بعثة الأمم المتحدة عن حالات للاعتداء الجنسي في المناطق التي يعمل فيها الائتلاف.

راستاس

٥١ - واحدة من الجماعات البالغة العنف التي توجد لديها أيضا صلات عملياتية وثيقة مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة، وتدعى راستاس، وتشير التقارير إلى أنها تضم أعضاء سابقين من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمواطنين الكونغوليين وتعمل في جنوب غابة كيفو موغابو، بين منطقتي والونغو وكاباري، لا سيما في كانيوولا، ونيامارغوا، ونيغجا و بونياكيري. وقد اكتسبت راستاس سمعة بأنها عصابة متوحشة تقوم باغتصاب الفتيات القصر واحتجازهن لأشهر كرقيق جنسي. وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، هاجمت جماعة راستاس كانيوولا، وقتلت ٢٠ شخصا وخطفت ٩ إناث، منهن ٣ فتيات. واستنادا إلى نساء من الرقيق الجنسي أجرت وكالات حماية الأطفال مقابلات معهن، فإن الفتيات اللاتي تختطفهن جماعة راستاس يُقدمن أحيانا إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة.

التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية

٥٢ - إن التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية (RUD - Uraunana) جماعة معروف عنها أنها عنيفة للغاية تمارس العنف بشدة. وقد انشقت هذه الجماعة رسميا عن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة في عام ٢٠٠٤، وهي تتألف من بضع مئات من الأفراد، يرأسها سياسيا الدكتور جان ماري فياني هيغيرو والدكتور فيليسيان كانياميوا، والقائد العسكري جان داماسين ندياجي (الملقب بموساري) وتنفي القيادة السياسية للتجمع في الولايات المتحدة أن يكون لها وجود عسكري في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لكن المقاتلين في جمهورية الكونغو الديمقراطية يزعمون أنهم ينتمون إلى التجمع، وقد أعادت بعثة الأمم المتحدة عدداً منهم إلى بلدانهم الأصلية في منطقة البحيرات الكبرى.

باء - دراسة الحالة ٢: قوات المؤتمر الوطني من أجل الدفاع عن الشعب

٥٣ - جمع الفريق معلومات عن قوات نكوندا من مصادر عديدة، منها بعثة الأمم المتحدة، والهيئات الكونغولية المدنية والعسكرية، وأعضاء من السلك الدبلوماسي، وقوات المؤتمر الوطني من أجل الدفاع عن الشعب، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وتقر قوات المؤتمر الوطني من أجل الدفاع عن الشعب، التي تصف نفسها بأنها حزب سياسي، بأن لوران نكوندا هو زعيمها. ووفقا لهذه المصادر، فإن نكوندا، الذي يرد اسمه في قائمة اللحنة، يقود من ٤ ٠٠٠ إلى ٧ ٠٠٠ مقاتل في شمال كيفو، الذي يشكل الجناح العسكري لقوات المؤتمر

الوطني. وذكرت المصادر نفسها للفريق أن إدراج نكوندا على القائمة لا يؤثر كثيرا على قدرته على قيادة قواته في الصراع الدائر في شمال كيفو.

١ - الهيكل

٥٤ - استنادا إلى المصادر، فإن بوسكو تاغاندا، الذي أدرج اسمه على قائمة اللجنة، هو قائد عمليات الجناح العسكري لقوات المؤتمر الوطني. كما يرد اسم فرانك كاكوليلي، أحد القادة السابقين للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير، واسمه مدرج أيضا على قائمة اللجنة، ينتمي إلى قيادة قوات المؤتمر الوطني. ويوجد لدى الجناح العسكري لقوات المؤتمر الوطني خمس فرق، يرأسها إينوسنت كاكوندي، وسلطاني ماكينغا، وكلود ميشو، وويلسون سينغيومفا، وفوستين موهيندو. ويقع مقر القيادة في بويزا، وتتمركز قوات المؤتمر الوطني بالقرب منها، حيث يقع مقرها في التلال حول كيتشانغا (بين بلدي ماسيسي وروتشورو، واليكالي، شمال كيفو) وتمتد إلى المركز الحدودي مع أوغندا من بوناغانا (روتشورو، شمال كيفو) (انظر المرفق الثاني).

٢ - الأسلحة

٥٥ - أبلغت المصادر المذكورة أعلاه الفريق أن الجناح العسكري لقيادة قوات المؤتمر الوطني يحصل في كثير من الأحيان على أسلحة من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، عن طريق جمع الأسلحة التي يتركها أفراد القوات المسلحة خلال المعارك. كما انتقلت أسلحة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية رسميا إلى الجناح العسكري لقيادة قوات المؤتمر الوطني خلال عملية الاحتلال في النصف الأول من عام ٢٠٠٧. وخلال تلك الفترة، عمل أفراد الجناح العسكري لقيادة قوات المؤتمر الوطني بصفتهم من أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لذلك كانوا مخولين بالحصول على الدعم (بما في ذلك الأسلحة والذخيرة) من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٦ - وكما ناقشنا في دراسة حالة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة، تقوم شبكات التهريب الداخلية والإقليمية بتزويد الجماعات المسلحة غير المشروعة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية بالأسلحة، ومنها قوات المؤتمر الوطني من أجل الدفاع عن الشعب. وأبلغت بعثة الأمم المتحدة والسلطات الوطنية والعسكرية الفريق أن قوات نكوندا تتلقى أسلحة عبر المناطق الحدودية في بوناغانا (على حدود أوغندا) ورونيوني (على حدود رواندا). وقد نفت الحكومتان الأوغندية والرواندية صراحة وجود أي

تعاون رسمي بين قواتها المسلحة والجناح العسكري لقوات المؤتمر الوطني من أجل الدفاع عن الشعب.

٣ - التجنيد العسكري عبر الحدود

٥٧ - في تموز/يوليه ٢٠٠٧، اعترف لوران نكوندا علنا أنه حصل على مجندين من مخيمات اللاجئين في شمال كيفو في رواندا. وقد تم توثيق ذلك في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ عن الأطفال والصراع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2007/391) الذي سلط الضوء على دور "رابطة اللاجئين الكونغوليين الشباب" في هذا التجنيد. وأبلغت السلطات الوطنية المدنية والعسكرية في غوما الفريق أنها ألقت القبض على ٩ جنود و ١٣ مدنيا من الدول المجاورة بين حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، زعم أنهم يعرضون أمن الدولة للخطر. وقد أجرى الفريق مقابلات مع المحتجزين من المواطنين الروانديين، الذين يحمل بعضهم بطاقات هوية قوات الدفاع الرواندية، والذين ألقت القبض عليهم أيضا القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في شمال كيفو واعترفوا بأنهم قاتلوا إلى جانب قوات المؤتمر الوطني من أجل الدفاع عن الشعب.

٥٨ - ولا تنفي حكومة رواندا أنها قامت بتجنيد أفراد من مخيمات اللاجئين في أراضيها، لكنها تصرّ على أنها لا تؤيد هذه الجماعات ولا تسهل لها عملها. وأنكرت الحكومة أيضا أنها يسرت نشر أي عناصر من قوات الدفاع الرواندية في شمال كيفو نيابة عن قوات المؤتمر الوطني من أجل الدفاع عن الشعب.

٤ - التمويل

٥٩ - تشمل المعلومات التي حللها الفريق بعد جمعها من عدة مصادر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومصادر دبلوماسية، ومنظمات غير حكومية، ومصادر مقربة من المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب ومنظمات المجتمع المدني المحلية، تشهد جميعها على تواصل الدعم المادي والمالي للمؤتمر من أفراد وكيانات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأفريقيا، وأمريكا الشمالية وأوروبا. ويواصل الفريق حاليا إجراء تحقيقات في هذا الموضوع.

٦٠ - وتشير هذه المصادر، إلى جانب شهادات مباشرة من المزارعين وأصحاب الأعمال المقيمين في غوما، إلى أن الكثير من الدعم المالي والمادي الذي يتلقاه المؤتمر، يقدمه مواطنون عاديون في كيفو الشمالية وأعضاء بارزون في مجتمع الأعمال هناك على حد سواء. وتشير التقارير إلى أنه تم جمع بعض الأموال والتبرعات العينية من غوما، بشكل طوعي، وجمع

بعضها الآخر بالإكراه. ولدى الفريق دلائل قوية على أن المتبرعين يشملون بعض أصحاب الماشية، والمزارعين، والعديد من أصحاب الفنادق البارزين في غوما، وذوي الأملاك، ووسطاء الاتجار بالمعدن التي تتخذ من غوما مقراً لها، فضلاً عن شركة أمنية بارزة، وتجار النفط بالجملة والتجزئة المقيمين في غوما. ووفقاً للمصادر ذاتها، يؤجر بضع الملاك في غوما، مساكنهم لمنظمات دولية ومنظمات غير حكومية.

٦١ - ووفقاً للمصادر ذاتها أيضاً، تشير التقارير أن ثمة مصدراً هاماً آخر من مصادر الدخل لقوات نكوندا يتمثل في فرض ضرائب على التجار الذين يستخدمون في تنقلاتهم الطرق التي تسيطر عليها قوات المؤتمر، وفرض ضرائب على نقاط عبور الحدود، بما فيها نقطة العبور في بوناغانا. وشهد أحد موظفي المؤتمر السابقين أمام الفريق كيف كانت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تدفع للمؤتمر عام ٢٠٠٦ من أجل ضمان سلامة المرور لبضائعها.

٥ - تجنيد الأطفال واستخدامهم

٦٢ - وفقاً لبعثة الأمم المتحدة والسلطات الوطنية المدنية والعسكرية والمنظمات الدولية لحماية الطفل، والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان، فإن الجناح العسكري للمؤتمر يستخدم الأطفال الجنود على نطاق واسع، كما أنه استخدم منظمة "رابطة اللاجئيين الكونغوليين الشباب" في تجنيد الأطفال، تحت ذرائع كاذبة، من مخيمات اللاجئيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وخلال عملية الإدماج، جرى تسريح ١٥٠ طفلاً من الجناح العسكري للمؤتمر، إلا أن المئات منهم لا يزالون هناك. وفي أواخر عام ٢٠٠٧، ضاعف المؤتمر جهوده لتجنيد الأطفال، فقام باختطاف مجموعات كبيرة من الفتيان بالقرب من المدارس ومخيمات اللاجئيين. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أغارت قوات نكوندا على مدارس ابتدائية في نياميتابا وبورونغو بشمال كيفو، واختطفت العديد من تلاميذها. ووفقاً لبعثة الأمم المتحدة، اختطف جنود نكوندا في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ٢٠٠ فتى من مدرسة تونغو الثانوية الواقعة في روتشورو. وتفيد التقارير أن الأطفال المختطفين يدربون لمدة شهر واحد في تيبورو وبويزا تحت ظروف وحشية، إذ أشار الفارون من التدريب في شهادتهم، إلى مقتل البعض منهم بالسياط أو الهراوات.

٦٣ - والتقى الفريق، في حضور موظفي حماية الطفل، ببعض الأطفال الذي تمكنوا من الفرار أو الذين أنقذهم موظفو حماية الطفل. وقال جميع الأطفال الذين أجريت معهم مقابلات إنهم تلقوا تدريباً على استخدام الأسلحة، كما قال البعض إنه شارك في معارك حقيقية. وخدم بعض الأطفال في صفوف ألوية ماكينغا. ووفقاً لمنظمات حماية الطفل، كان ماكينغا، خلال عملية الإدماج، الأقل تعاوناً من بين قادة المؤتمر الوطني في السماح للأطفال

بالعودة إلى الحياة المدنية. وعلى نحو ما جرت الإشارة إليه في تقرير الأمين العام بشأن الأطفال والصراع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قام ماكينغا شخصياً، في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٧ (S/2007/391)، بانتزاع ستة أطفال من إحدى عربات حماية الطفل التابعة لبعثة الأمم المتحدة، وبتهديد ثلاثة موظفين من العاملين في مجال حماية الطفل.

٦ - الجماعات المسلحة غير المشروعة ذات الصلة

٦٤ - أشارت البعثة، والمصادر المدنية والعسكرية الوطنية، ومصادر مقربة من المؤتمر الوطني، إلى أن الجناح العسكري للمؤتمر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجماعات المسلحة الأخرى غير المشروعة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد ذكر الموقع الشبكي للمؤتمر أن حركة نكوندا تدمج أفراداً من الحركة الثورية الكونغولية من إقليم إيتوري، وجماعة "مودوندو ٤٠"، وهي إحدى ميليشيات جماعة الماي ماي من والونغو في كيفو الجنوبية.

٦٥ - ووفقاً للمصادر المدنية والعسكرية الوطنية، لا يزال نكوندا على اتصال مع "جماعة مورامبيا" (المعروفة الآن باسم القوات الجمهورية الاتحادية) من ماينيمبوي، في كيفو الجنوبية. ويتأسس جماعة مورامبيا فينانت بيزوكو وميشيل روكوندا. وتحدث موظفون حكوميون محليون والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كيفو الجنوبية عن تلقي الجماعة أسلحة ثقيلة في أواخر عام ٢٠٠٧ من بيبوكوبوكو في كيفو الجنوبية. ووفقاً للمصادر ذاتها، تستخدم الجماعة طريقين لتهرب البضائع والأشخاص من البلدان المجاورة إلى قاعدتها في كامومبو، الأول عبر بويجيرا - كاكامبا، والثاني عبر رومينغو - كيتوغا - بيبانغوا - بيشومبو.

سابعاً - دراسات إفرادية تتعلق بتسليم معدات عسكرية لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية

٦٦ - قرّر مجلس الأمن في الفقرة ٤ من القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥)، التي أكد عليها مجدداً في القرار ١٧٧١ (٢٠٠٧)، "ألا تُرسل مستقبلاً جميع شحنات الأسلحة والمعدات المأذون بها... إلّا إلى المواقع المتلقية التي تعينها حكومة الوحدة الوطنية... بالتنسيق مع البعثة". وإضافة إلى ذلك، وفي الفقرة ٢ (ز) من القرار ١٧٥٦ (٢٠٠٧)، التي أكد عليها مجدداً في الفقرة ١ من القرار ١٧٩٤ (٢٠٠٧)، يُنابط بالبعثة، بين أمور أخرى، ولاية رصد تنفيذ حظر الأسلحة بالتعاون، حسب الاقتضاء، مع الحكومات المعنية ومع فريق الخبراء، ويشمل ذلك قيام البعثة بتفتيش شحنات الطائرات وأية وسيلة للنقل تستخدم الموانئ والمطارات ومدارج المطارات والقواعد العسكرية والمعابر الحدودية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية

وفي إيتوري. وفي هذا الصدد، يرى الفريق ضرورة أن تقوم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بإبلاغ البعثة بشكل منتظم عن جميع شحنات المعدات العسكرية الواردة، وذلك لكي تضطلع البعثة بتنفيذ ولايتها بشكل فعال.

٦٧ - وطلبت اللجنة من الفريق أن يجري مزيداً من التحقيق في حالات عديدة أبلغت عنها البعثة، تتعلق بإمدادات عسكرية سُلِّمت إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، أول ما سُلِّمت في كيسينغاني وماتادي، خلال الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. واستجابة لهذا الطلب، أجرى الفريق عدداً من التحقيقات شملت إرسال طلبات إلى الدول الموردة المزعومة للحصول على معلومات، والاجتماع بممثليها الدبلوماسيين. وفي هذا الصدد، سعى الفريق جاهداً للحصول على المزيد من المعلومات من السلطات الكونغولية بشأن تفاصيل الشحنات المذكورة آنفاً، لكنه أبلغ أن جمهورية الكونغو الديمقراطية ترى أنها غير ملزمة، بصفتها دولة ذات سيادة، بالكشف عن هذه المعلومات. وفضلاً عن ذلك، نُبِّهت السلطات الكونغولية إلى أنها غير ملزمة بإخطار البعثة عن شحنات المعدات العسكرية الواردة.

ألف - شركة عزة للنقل الجوي

٦٨ - أجرى الفريق تحقيقاً في قضية في الشحنات التي تقوم شركة عزة للنقل الجوي بإيصالها إلى كيسينغاني. ووفقاً للبعثة جرت خمس عمليات شحن من هذا القبيل استُخدمت فيها الطائرتين التابعتين لشركة عزة، والمستأجرتين من خطوط فاسو الجوية.

٦٩ - فوفقاً للبعثة، حطت في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ طائرة الشحن رقم IL-76 XT-FCB المملوكة أيضاً لخطوط فاسو الجوية، التي زعم أنها قادمة من طرابلس، في مطار كيسينغاني بعد توقف في الخرطوم بالسودان. وأفادت التقارير أن نحو ٤١ طناً من الذخيرة والمعدات العسكرية، خزّنت لاحقاً في المستودع الموجود في قاعدة اللوجستيات التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الشعبية في مطار كيسينغاني. وأبلغت البعثة الفريق عن أنه لم يسمح لها بتفتيش الشحنة. ووفقاً للبعثة، لم ينكر أحد الضباط العاملين في اللوجستيات بالقوات المسلحة في كيسينغاني أن القوات تلقت معدات عسكرية. وأضاف أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تُبلغ البعثة عن مضمون الشحنة ولا عن كيفية توزيعها، حفاظاً على السرية و"الأمن القومي".

٧٠ - ويعزز معلومات البعثة، أن السجلات التي حصل عليها الفريق من سلطات المطار في مطار كيسينغاني - بانغوكا، تبين أن الطائرة ذاتها حطت في كيسينغاني في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ قادمة من الخرطوم، ثم عادت إلى الخرطوم في اليوم ذاته. وتلقى

الفريق معلومات تفيد بأن شركة عزة للنقل الجوي استأجرت الطائرة رقم XT-FCB، في عدد من المناسبات وأنها كانت بصدد شرائها.

٧١ - وطلب الفريق معلومات من سلطات بوركيينا فاسو عن أنشطة هذه الطائرة بالذات، وتلقى جواباً أولاً في وقت كتابة هذا التقرير.

٧٢ - وفيما يتعلق بالطائرات التي تملكها شركة عزة للنقل الجوي، وصل الفريق في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ إلى كيسينغاني وشهدَ تفريغ صناديق خضراء كبيرة من طائرة شحن من طراز إليوشن - ٧٦، تديرها شركة عزة للنقل الجوي ومسجلة تحت اسم ST-APS (انظر الصورة الفوتوغرافية)، إلى شاحنات عسكرية يحرسها أفراد من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ووفقاً للبعثة والمبلغين المحليين، كانت تلك الصناديق

الطائرة ST-APS التابعة لشركة عزة للنقل الجوي رابضة في مطار كيسينغاني في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧



تحتوي على أسلحة وذخيرة ومعدات عسكرية. وتشير السجلات التي حصل عليها الفريق من سلطات مطار كيسينغاني - بانغوكا، إلى أن الطائرة رقم IL-76 ST-APS التي تملكها شركة عزة للنقل الجوي، هبطت أربع مرات في كيسينغاني في رحلات ذهاب وإياب باليوم ذاته، قادمة من كينشاسا (١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧) ومن الخرطوم (١٩ و ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧) (انظر المرفق الثالث).

٧٣ - وكتب الفريق إلى حكومة السودان بخصوص هذه الشحنات. وتمسكت حكومة السودان في ردها بأن ما يُنقل من السودان إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية باستخدام شركة عزة للنقل الجوي "ليس ذخيرة ولا معدات عسكرية". وخلافاً للنتائج التي توصلت إليها البعثة أعلنت حكومة السودان أن الطائرات التابعة لشركة عزة للنقل الجوي تنقل "مواد عامة" تشمل أثاثاً وأغذية. واستجابة لطلب الفريق المزيد من المعلومات بشأن هذه الشحنات، قالت الجماهيرية العربية الليبية إنها أحالت التقرير إلى السلطات المختصة للتحقيق فيه.

٧٤ - وليس لدى الفريق علم بأن الدول الموردة المزعومة أخطرت اللجنة عن هذه الشحنات، في انتهاك واضح للفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٧٧١ (٢٠٠٧). وإضافة إلى ذلك، أشارت البعثة إلى أن السلطات الكونغولية لم تبلغ الفريق في أي مرحلة من المراحل، عن أي من هذه الشحنات، مما جعل من الصعب رصد حظر الأسلحة.

باء - شركة إيكار إير

٧٥ - ثمة حالة أخرى وجهت البعثة انتباه اللجنة إليها، وطلبت هذه الأخيرة من فريق الخبراء التحقيق فيها، وهي حالة تتعلق بشحنة من المعدات العسكرية أبلغ أنها أرسلت إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بين ٣ و ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وتلقت البعثة من السلطات الكونغولية الرسالة المتعلقة بالشحنة بعد يومين من وصول الشحنة، أي في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وأعلمت السلطات البعثة أن الرحلة تديرها شركة إيكار إير، وهي شركة مسجلة في البوسنة والهرسك، وأنها قدمت من بريتوريا، في جنوب أفريقيا.

٧٦ - وأكدت حكومة البوسنة والهرسك في ردها على رسالة من الفريق، أمر الشحنة وأعلمت الفريق أن الطائرة قدمت في الأصل من صربيا وسافرت عبر الجماهيرية العربية الليبية. كما أكد الفريق أن الطائرة سافرت من نيس في صربيا إلى سبها (الجماهيرية العربية الليبية). وكما هو موضح في المرفق الرابع، سافرت الطائرة كذلك من سبها إلى كينشاسا. وهذه هي تفاصيل الشحنة:

(أ) الإرسالية: ٥ ٠٠٠ بندقية آلية من نوع AK-47 و ١٠٠ من نوع M-84
(انظر المرفق الرابع)؛

(ب) الصانع: زاستافا (كراغويفاك، صربيا)؛

(ج) المصدر: شركة "مايل دراجيتش"؛

(د) الناقل: إنتريوروبا؛

(هـ) شركة الطيران: إيكار إير، وهي خطوط طيران مسجلة في البوسنة،
استأجرت الطائرة IL-76 YU-AMJ من الشركة الصربية إير توميسكو؛

(و) خط الطيران: وفقاً لوثائق الطيران المدني، طلبت شركة إيكار إذنًا باستخدام
أجواء الدول التالية والمهبوط في أراضيها: صربيا (انظر المرفق الرابع)، والجماهيرية العربية
الليبية (المرفق السابع)، وتشاد (المرفق الثامن)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (المرفق
التاسع)، وذلك ليوم ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧، إلا أن خطة الرحلة الفعلية للطائرة كان من
نيس (صربيا) مروراً بسبها في الجماهيرية العربية الليبية وانتهاء بكينشاسا (جمهورية الكونغو
الديمقراطية)؛

(ز) المستخدم النهائي: حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وزارة الدفاع
الوطني وقدامى المحاربين. (انظر المرفق الخامس)؛

(ح) قيمة الشحنة: ١ ٣٩٦ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة.

٧٧ - وتوصل الفريق مبدئياً إلى أن شحنة شركة إيكار لم تأت أصلاً من جنوب أفريقيا،
مثلاً أعلنت السلطات الكونغولية للبعثة، بل من صربيا؛ وينتظر الفريق الآن تأكيد سلطات
الطيران المدني في جنوب أفريقيا. كما خلص الفريق إلى أنه نظراً لأن صربيا أخطرت اللجنة،
فليس ثمة انتهاك للفقرة ٤ من القرار ١٧٧١ (٢٠٠٧).

٧٨ - ويرى الفريق أن هذه الحالة تُبرز الصعوبات التي تواجهها البعثة في رصد حظر
الأسلحة، في غياب إخطار جيد التوقيت ودقيق من جانب سلطات جمهورية الكونغو
الديمقراطية عن شحنات الأسلحة المرسلة إلى البلد. وتُبرز الحالة أيضاً، ضرورة وجود
اتصالات مباشرة بين اللجنة والبعثة بخصوص شحنات الأسلحة المرسلة إلى جمهورية الكونغو
الديمقراطية.

جيم - دراسات إفرادية أخرى

٧٩ - وفقا لمصادر السلطات الوطنية، والبعثة، وسواها من المصادر الصينية والدبلوماسية، رست سفينة الشحن "سانت جورج" في ميناء ماتادي، بجمهورية الكونغو الديمقراطية، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وأفرغت ١٠ شاحنات عسكرية حضراء اللون صينية الصنع (الصانع: دونغ فينغ، رقم التسجيل: YO-63-DF من الرقم ٠٠١ إلى الرقم ٠١٠)، فضلا عن ٤ حاويات من الخوذات مصنوعة في الصين. وليس لدى الفريق علم بأنه تم إخطار اللجنة بالشحنة. فضلا عن ذلك، أبلغت البعثة أنها لم تُطلع على الشحنة، وأنه لم يُسمح لمراقبيها العسكريين في ماتادي بالوصول إليها، إذ رفض موظفون في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عرض بيان الشحنة عليهم.

٨٠ - ووفقا للبعثة والجمارك والشرطة الكونغولية، فإن الأسلحة والذخيرة التي أفرغت في ميناء ماتادي، كانت تسلّم أحيانا بدون إقرارات جمركية وتوضع تحت تصرف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بدلا من موظفي الميناء أو الجمارك. وتشير التقارير إلى أن البعثة لم تُبلغ رسميا فقط عن عمليات الاستيراد هذه، التي زادت من صعوبة تنفيذ ولاياتها برصد حظر الأسلحة.

ثامنا - الموارد الطبيعية وانتهاكات الحظر المفروض على الأسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية

٨١ - استنادا إلى مصادر مدنية وعسكرية كونغولية، وإلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووكالات الأمم المتحدة وأفراد من الجماعات المسلحة غير المشروعة، فإن استغلال الرواسب المعدنية والموارد الحرجية والفونه المحلية في مقاطعتي كيفو، يؤدي دورا مهما في تمويل الجماعات المسلحة غير الشرعية في هاتين المقطعتين. وتفيد التقارير أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا/قوات أبكونغوزي المقاتلة تحقق إيرادات كبيرة من سيطرتها على الرواسب المعدنية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وجباية الضرائب عليها (انظر الفقرات ٣٧-٦٥). وعلاوة على ذلك، تستفيد كل من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا/قوات أبكونغوزي المقاتلة والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب بشكل غير مباشر من الموارد الطبيعية عن طريق وضع متاريس في الطرقات ومن خلال المساهمات القسرية أو الطوعية للشركات، وأصحاب المتاجر وغيرهم ممن يشترك في تجارة تلك الموارد (انظر الفقرات ٦٦-٨٠).

٨٢ - وفيما يتصل بولاية الفريق بشأن رصد حظر الأسلحة، بما في ذلك مصادر التمويل، ومنها الموارد الطبيعية التي تمول الاتجار غير المشروع بالأسلحة، قام الفريق بجمع معلومات من مصادر مدنية وعسكرية كونغولية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ووكالات الأمم المتحدة وأفراد من المجموعات المسلحة غير المشروعة تفيد بأن الجماعات المسلحة تستخدم الإيرادات المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية لإعادة تسليح نفسها. وسيلزم الفريق إجراء مزيد من التحريات بشأن هذه المعلومات.

٨٣ - وحسب ما أفادت به السلطات المدنية والعسكرية الوطنية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الرواسب المعدنية ليست جميعها خاضعة لسيطرة المجموعات المسلحة غير المشروعة، حتى في المناطق التي بها وجود قوي للمتمردين. وتفيد التقارير بأن هذه المناطق تشمل ماسيسي وواليكالي في كيفو الشمالية ولولينغو وليميرا وكيليمبوي في كيفو الجنوبية. بيد أن الجهات المشتريّة التي أجرى الفريق مقابلات معها بشأن الناتج المعدني في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، تقول إنها لا تشتري عن علم معادن من رواسب تسيطر عليها مجموعات مسلحة غير مشروعة أو تفرض عليها ضرائب.

٨٤ - ولا وجود في مقاطعتي كيفو "لمركز التقييم والخبرة والتصديق التابع لجمهورية الكونغو الديمقراطية"، المكلف برصد منشأ النواتج المعدنية الوطنية ونوعيتها، إلا في مدينتي غوما وبوكافو. وحسب ما ذكره المسؤولون في المركز وبعض المصادر التجارية، فإنه يجري في الغالب قبل أن يصل الناتج المعدني إلى تلك المدينتين خلط المواد المستخرجة من المناجم التي تسيطر عليها الميليشيات في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية بمواد أخرى. ولتجاوز هذه المشكلة، يتعين على المركز أن يسجل منشأ الناتج المعدني بدقة أكبر. وسيتطلب هذا من المركز تعزيز قدرته وتوسيع وجوده للاقترب أكثر من مواقع التعدين في مقاطعتي كيفو. وفي هذا السياق، يُنوه الفريق بالتزام البنك الدولي بتقديم المساعدة التقنية إلى المركز للمساعدة في هذه العملية.

٨٥ - ويعتبر الفريق أن الأفراد والكيانات الذين يشترون الناتج المعدني من مناطق في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية التي بها وجود قوي للمتمردين يقومون بانتهاك نظام الجزاءات عندما لا يتوخون الحرص الواجب للتأكد من أن مشترياتهم من المعادن لا تقدم مساعدة لجماعات مسلحة غير مشروعة. ويعتبر الفريق كذلك أن الحرص الواجب يتطلب اتخاذ الخطوات التالية. أولاً، أن تقوم الشركات التي تقوم بالشراء من المناطق المعرضة للخطر في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر الفقرة ٨٤ أعلاه) بتحديد

هوية الرواسب التي استخرجت منها المعادن التي تنوي شراءها تحديداً دقيقاً، بدلاً من مجرد ذكر إقليم المنشأ، على نحو ما يسجله حالياً المركز. ثانياً، أن تقوم الجهات المشتريّة، بعد التعرف على الهويات المحددة للرواسب المعدنية، بإثبات ما إذا كانت هذه الرواسب خاضعة لسيطرة جماعات مسلحة غير مشروعة و/أو تفرض عليها ضرائب من قبل تلك الجماعات. ثالثاً، أن تمتنع الجهات المشتريّة عن شراء معادن يكون معلوماً أو مشتبهاً في أن منشأها هو الرواسب الخاضعة لسيطرة هذه الجماعات المسلحة غير المشروعة. وعلى نفس المنوال، تتوخى الجهات المشتريّة الحرص الواجب بالامتناع عن شراء أي ناتج معدني يكون معلوماً أو مشتبهاً في فرض ضريبة عليه من جانب جماعات مسلحة غير مشروعة وهو في طريقه إلى المتاجر. ويمثل عدم التقيد بهذه الخطوات حالة من عدم توخي الحرص الواجب، وهو ما يضع الجهات المشتريّة، من وجهة نظر الفريق، في موقف المنتهك لحظر الأسلحة بتقديم المساعدة إلى جماعات مسلحة.

تاسعا - رصد الجزاءات المحددة المهدف ضد الأفراد والكيانات المدرجة في القائمة

ألف - الحالة العامة

٨٦ - أبلغت المصارف المركزية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا فريق الخبراء بأنها ليست على علم بالأفراد والكيانات التي يلزم تجميد أصولها بموجب الفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٦ (٢٠٠٥). وعليه، اجتمع الفريق بكبار المسؤولين في المصارف المركزية الكونغولية والرواندية والأوغندية لتسليمهم قائمة الأفراد والكيانات الخاضعة لجزاءات. وطلب الفريق إلى المصارف المركزية أن تتخذ التدابير المناسبة لكي تمثل المصارف التجارية الخاضعة لرقابتها لأحكام الفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٦ (٢٠٠٥). ونتيجة لضيق الوقت، تعذر على الفريق الاجتماع بممثلين عن المصرف المركزي البوروندي.

باء - شركة إيمبكس التجارية الأوغندية المحدودة (يو سي آي) Uganda Commercial Impex Ltd و ماشانغا المحدودة Machanga Ltd

٨٧ - لم يتسن للفريق، بسبب قصر مدة ولايته، سوى الاجتماع بحكومة أوغندا وشركتي إيمبكس التجارية الأوغندية المحدودة و ماشانغا المحدودة، وتعذر عليه بالتالي إجراء تحقيق كامل في هذه المسألة. ووفقاً لهذه المصادر، فمنذ أن فرضت اللجنة جزاءات على يو سي آي و ماشانغا المحدودتين، توقفت أنشطة هاتين الشركتين في مجال شراء الذهب. كما أبلغت يو سي آي الفريق بأنها قد التمسست من اللجنة، عن طريق مركز التنسيق الذي أنشئ بموجب

القرار ١٧٣٠ (٢٠٠٦)، رفع اسمها من القائمة. وأبلغت الشركة الفريق أيضا بأنها طلبت إلى اللجنة إعفاء لتمكين يو سي أي من خدمة قرض. وتدعي يو سي أي بأنه ما دام شريكها التجاري الكونغولي المدرج بالقائمة، كيسوني كامبالي، قد قتل في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧ في بوتيمبو، وأنهت أنشطته التجارية مع جماعة مسلحة غير مشروعة شريكة، فلم يعد هناك ما يستدعي إدراج اسم الشركة على قائمة الجزاءات. وأبلغت يو سي أي الفريق أيضا بأن أموالا تبلغ قيمتها ٧٨٠.٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة لا تزال تحتجزها هوسار المحدودة [Hussar Limited] (انظر أيضا S/2007/423، الفقرة ١٣٦) لقاء ذهب تم شراؤه من يو سي أي.

جيم - أفراد وكيانات أخرى مدرجة أسماؤهم بالقائمة

٨٨ - وفقا لمصادر مدنية وعسكرية وطنية، ومعلومات مقدمة من مصادر في حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والدوائر الدبلوماسية ومُخبرين منتمين لجماعات مسلحة غير مشروعة:

(أ) **بوسكو تاغاندا**، أدرجت اللجنة اسمه في القائمة لانتمائه لجماعة مسلحة غير مشروعة ولاتجاره بالأسلحة، وقد أصبح قائد العمليات العسكرية في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب؛

(ب) **فرانك كاكوليلي بومبالي**، أدرجت اللجنة اسمه في القائمة لانتمائه لجماعة مسلحة غير مشروعة ولاتجاره بالأسلحة، وهو حاليا عضو قيادي في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب؛

(ج) **ماتيو نغودجولو**، أدرجت اللجنة اسمه في القائمة لانتمائه لجماعة مسلحة غير مشروعة ولاتجاره بالأسلحة، وكان يتلقى التدريب في المركز العسكري العالي في كينشاسا في أواخر عام ٢٠٠٧. وعندما تم إدماج مجموعتي الميليشيات الخاضعتين لقيادته في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في آب/أغسطس وتشيرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، تبين أنهما كانتا تضماني ٨٤ طفلا في صفوفهما؛

(د) **جميعا من أجل السلام والتنمية**، أدرجت اللجنة اسمها في القائمة لتورطها في انتهاك حظر الأسلحة وتوزيعها أسلحة، وقد أوقفت الآن جزءا كبيرا من أنشطتها. بيد أن بعضا من أعضائها السابقين قد انضموا إلى حركات مسلحة. وأصبح ثلاثة منهم قادة في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، هم: فوستين موهيندو، ماكينغا سلطاني، وكلود ميكو، بينما التحق آخر، هو موغابو، بائتلاف المقاومين الوطنيين الكونغوليين؛

(هـ) **دوغلان ميامو وشركته**، الشركة التجارية لمنطقة البحيرات الكبرى، (The Great Lakes Business Company (GLBC) أدرجت في القائمة لتوريد أسلحة إلى جماعات مسلحة غير مشروعة. وقد تأكد فريق الخبراء من أن هيئة الطيران التابعة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية قد أوقفت أسطول الشركة التجارية لمنطقة البحيرات الكبرى عن الطيران لأسباب فنية، وليس نتيجة لإدراج اسم الشركة على القائمة. ومع ذلك، فأتساءل إقامة الفريق في غوما، أمر ضبط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية طائرات الشركة باستئناف الطيران رغم اعتراض هيئة الطيران؛

(و) **جيروم كاكوفو بوكاندي**، أدرجت اللجنة اسمه في القائمة لضلوعه في الاتجار بالأسلحة، ولا يزال في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(ز) **جرمان كاتانغا**، أدرجت اللجنة اسمه في القائمة لانتمائه لجماعة مسلحة غير مشروعة ولاتجاره بالأسلحة، وقد أحالته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ إلى المحكمة الجنائية الدولية؛

(ح) **كيسوني كامبالي**، أدرجت اللجنة اسمه في القائمة لتمويله الميليشيات، وقد قتل في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧ في بوتيمبو؛

(ط) **توماس لوبانغا**، أدرجت اللجنة اسمه في القائمة لانتمائه لجماعة مسلحة غير مشروعة ولاتجاره بالأسلحة، وقد أحالته السلطات الكونغولية في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ إلى المحكمة الجنائية الدولية؛

(ي) **بانغا خاوا ماندرو**، أدرجت اللجنة اسمه في القائمة لانتمائه إلى جماعة مسلحة غير مشروعة ولاتجاره بالأسلحة، وقد اعتقلته سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥؛

(ك) **سيلفستر موداكومورا**، أدرجت اللجنة اسمه في القائمة لانتمائه إلى جماعات مسلحة غير مشروعة ولاتجاره بالأسلحة، وهو لا يزال يعمل قائدا عسكريا للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا/قوات أبكونغوزي المقاتلة في كيبوا؛

(ل) **إيغناسي مورواناشاكا**، أدرجت اللجنة اسمه في القائمة لانتمائه إلى جماعة مسلحة غير مشروعة ولاتجاره بالأسلحة، وهو يقيم حاليا بألمانيا، ولا تزال القوات الديمقراطية لتحرير رواندا/قوات أبكونغوزي المقاتلة تعترف به رئيسا للجناح السياسي للجماعة المسلحة؛

(م) **ستراتون موسوني**، أدرجت اللجنة اسمه في القائمة لانتوائه إلى جماعة مسلحة غير مشروعة ولا تجاره بالأسلحة، وهو مقيم حالياً بألمانيا، ولا تزال القوات الديمقراطية لتحرير رواندا/قوات أبكونغوزي المقاتلة تعترف به نائباً لرئيس الجناح السياسي للجماعة المسلحة؛

(ن) **لوران نكوندا**، أدرجت اللجنة اسمه في القائمة لانتوائه إلى جماعة مسلحة غير مشروعة ولا تجاره بالأسلحة، وهو قائد المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في كيفو الشمالية؛

(س) **بوتيمبو للطيران (Butembo Airlines)** و شركة الخطوط الجوية للبحيرات الكبرى، (**Compagnie Aérienne des Grands Lacs**) أدرجت اللجنة اسميهما في القائمة لتقديمهما المساعدة لجماعات مسلحة غير مشروعة، ولم تعد لديهما رخص لتشغيل طائرات في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

ولم يتمكن الفريق، نتيجة لقصر مدة ولايته، من رصد تنفيذ الجزاءات المحددة الهدف فيما يتصل بالأفراد والكيانات التالية الذين أدرجت اللجنة أسمائهم في القائمة، وهم: كونغو كوم ترايدينغ هاوس (**CongoCom Trading House**)، أوزيا مازيو، جول موتيتوتسي، فلوريير نجابو، وجيمس نياكوني.

عاشرا - رصد عمليات الطيران في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٨٩ - بالإشارة إلى الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٦ (٢٠٠٥)، واستناداً إلى المعلومات التي قدمتها سلطات الطيران المدني الكونغولية، خلص فريق الخبراء، إلى أن طائرات شتى لا تزال تعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية مما يعتبر انتهاكاً للمعايير الوطنية والدولية للطيران المدني، بما فيها تصاريح الطيران وصيانة الطائرات، في جملة أمور أخرى. وأسفر ذلك في عام ٢٠٠٧ عن سلسلة من حوادث تحطم طائرات في جمهورية الكونغو الديمقراطية نتيجة لانعدام أعمال الصيانة والأعطال الفنية والأخطاء البشرية وعدم كفاية الهياكل الأساسية وزيادة الحمولة، في جملة أمور.

٩٠ - واستناداً إلى المعلومات نفسها، تمكن فريق الخبراء من إثبات أن بعض الطائرات استخدمت أرقام تسجيل زائفة. كما زودت حكومة بوروندي الفريق بشهادتي إلغاء تسجيل طائرتين من طراز أنتونوف - ١٢ (مسجلتان بوصفهما 9U-BHN و 9U-BHO) تشغيلهما شركة مانغو مات الكونغولية للطيران. وواصلت إحدى الطائرتين العمل في جمهورية

الكونغو الديمقراطية، رغم إلغاء تسجيلهما، بينما تحطمت الأخرى. وقد ذكرت البعثة أيضا أن شركة مانغو مات نقلت أسلحة من كيسانغاني إلى بوكافو في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

٩١ - ووفقا لوكالة الخطوط الجوية الكونغولية، وقعت أيضا حوادث عديدة في خدمات الطيران أثناء هذه الفترة. ويرى فريق الخبراء أن تلك الحوادث تبرهن على افتقار الحكومة إلى القدرة على رصد مجالها الجوي، ويعزى ذلك إلى عدة عوامل منها عدم كفاية معدات الاتصالات ومحدودية نطاقها.

حادي عشر - المسائل المتعلقة بالجمارك ومراقبة الحدود

٩٢ - يرجع شيوع التهريب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في رأي مسؤولي الجمارك الكونغوليين، إلى عدة أمور منها سهولة اختراق الحدود. ويتردد أن هنالك سببا آخر في بعض الأماكن يتمثل في عدم وجود مناطق ومخازن جمركية محددة وفعالة يمكن فيها تفريغ البضائع والسيطرة عليها تحت إشراف الجمارك، وبما يتفق مع الأنظمة الجمركية الدولية.

٩٣ - ففي غوما مثلا، ولأن المخازن الجمركية دمرت أثناء الانفجار الأخير لبركان مجاور، تتراص في العادة عربات نقل الحاويات التي لم يتم تفتيشها على طول الطريق المؤدي للمدينة دون إشراف جمركي. ويقع على عاتق مكتب الجمارك في غوما استكمال الإجراءات الجمركية للبضائع التي تصل عن طريق البر أو الجو. بيد أن البضائع تسلم مباشرة للمستخدم النهائي، بعد الكشف عنها وتسديد الضرائب المستحقة عليها، دون إجراء المزيد من التفتيش المادي عليها من جانب مسؤولي الجمارك بسبب عدم وجود مرافق تخزين. ويسمح هذا النظام بكافة أنواع الانتهاكات، لا سيما الإقرارات المغلوطة. ويرى مسؤولو الجمارك أن انعدام البنى التحتية يسمح باستيراد السلع المحظورة وتصديرها، بما فيها الأسلحة والمعادن. وعلى سبيل المثال، أحاط مسؤولو الجمارك في غوما فريق الخبراء بأنهم قاموا، استنادا إلى معلومة سرية أبلغها أحد المخبرين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، باحتجاز كمية كبيرة من حجر القصدير المعد للتصدير على ناقلات، حيث لم يتم الكشف عنه للسلطات الجمركية ولا التفتيش عليه.

ثاني عشر - التوصيات

الأسلحة

٩٤ - من أجل تعزيز رصد الحظر المفروض على الأسلحة، يوصي الفريق الخبراء بأن تحيط اللجنة الفريق والبعثة علما بالبلاغات التي تتلقاها اللجنة عملاً بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٧٧١ (٢٠٠٧).

٩٥ - يوصي الفريق بأن تطلب اللجنة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تعزيز قدرة البعثة على رصد الحظر المفروض على الأسلحة عن طريق إخطار البعثة في الوقت المناسب بجميع الشحنات الواردة من الإمدادات العسكرية.

٩٦ - يوصي الفريق بأن يطلب مجلس الأمن إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركاءها في التعاون الدولي إعادة تنشيط عملية فعالة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لأفراد الجماعات المسلحة غير القانونية.

الجمارك ومراقبة الحدود

٩٧ - يوصي الفريق بأن تشجع اللجنة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والشركاء في التعاون الدولي على إنشاء مرافق كافية للتخزين الجمركي وتزويد إدارة الجمارك ومؤسسات إنفاذ القانون بالمعدات التشغيلية الملائمة لتنفيذ مهامها. وينبغي أن تتضمن تلك المعدات نظم المراقبة بالرادار على بحيرات ألبرت وإدوارد وكيفو وتنجانيقا، ووسائل وأساليب حديثة لاستهداف وتفتيش المركبات (بما فيها القوارب والطائرات)، فضلاً عن الحاويات (بما في ذلك وسائل الفحص).

٩٨ - يوصي الفريق بأن تشجع اللجنة حكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية والدول المجاورة على إقامة تعاون أوثق فيما بين سلطاتها الجمركية المختصة بهدف تعزيز إنفاذ الحظر المفروض على الأسلحة، وتدابير السفر والتمويل الموجهة.

تجنيد الأطفال

٩٩ - يوصي الفريق بأن تطلب اللجنة إلى حكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية والدول الإقليمية اتخاذ تدابير ملائمة لمنع تجنيد الأطفال عبر الحدود.

١٠٠ - يوصي الفريق بأن تطلب اللجنة إلى منظمات حماية الطفل في منطقة البحيرات العظمى تعزيز التعاون فيما بينها في مجال منع تجنيد لأطفال عبر الحدود.

الأفراد والهيئات المدرجة أسماؤهم في القائمة

١٠١ - يوصي فريق الخبراء اللجنة بأن تطلب إلى كافة الدول الأعضاء أن توزع على سلطاتها المختصة قائمة بالأفراد والهيئات الخاضعين للتدابير المفروضة بموجب الفقرتين ١٣ و ١٥ من القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥)^(٣)، بغرض تعزيز تنفيذ العقوبات المستهدفة على الصعيد الوطني.

المالية

١٠٢ - يوصي الفريق بأن تطلب اللجنة إلى الدول الأعضاء بذل العناية الواجبة لكي تحول دون قيام الأفراد والهيئات الخاضعين لولايتها ممن يشترون المعادن والأحجار الكريمة من المناطق ذات وجود قوي للمتمردين في جمهورية الكونغو الديمقراطية بذل العناية الواجبة لكفالة ألا تعود تلك المشتريات بالفائدة على الجماعات المسلحة غير الشرعية.

(٣) http://www.un.org/sc/committees/1533/pdf/1533_list.pdf

Meetings and consultations^a

Belgium

Government

Ministère des Affaires étrangères

Organizations

International Peace Information Service (IPIS)

Burundi

Government

Ministry of External Relations and International Cooperation

Forces de Défense Nationale TK

Service National de Renseignement

Ministère des Finances

Services des voies aériennes

Organizations

BINUB

UNDP

Private sector

Chambre du Commerce

Democratic Republic of the Congo

Government

Administration Provinciale de Nord Kivu

Administration Provinciale de Sud Kivu

Administration Provinciale d'Orientale

Agence nationale de renseignement

Banque Centrale du Congo

Centre d'évaluation, expertise et de la certification (CEEC)

Délégation générale du Gouvernement chargée de liaison avec la MONUC

Direction de l'aéronautique civile

Direction générale de migration

Forces armées de la République Démocratique du Congo

Garde Républicaine

Régie des voies aériennes

Office des douanes et accises

Police nationale Congolais

Ministère des Mines

^a For security reasons, the names of certain individuals who have provided information or statements to the Group of Experts cannot be listed.

Organizations

International Monetary Fund
 Médecins sans frontières
 MONUC
 Office for the Coordination of Humanitarian Affairs
 Office of Internal Oversight Services
 Oxfam
 Office of the United Nations High Commissioner for Refugees
 United Nations Children's Fund
 United Nations Development Programme
 Pole Institute
 World Food Programme
 World Bank

Diplomatic representations

British Embassy
 Embassy of Belgium
 Embassy of China
 Embassy of the Czech Republic
 Embassy of France
 European Union
 Embassy of South Africa
 Embassy of the United States of America

Private sector

ACOGENOKI
 BIC
 FEC
 SODEEM
 SODEXMIN

Niger*Government*

Aviation Civile

Organizations

Agency for the Safety of Air Navigation in Africa and Madagascar (ASECNA)

Rwanda*Government*

Banque Nationale du Rwanda
 Office of the President
 Ministry of Foreign Affairs
 Ministry of Finance
 Ministry of Internal Affairs
 Police

Rwandan Defence Force
Rwanda Demobilization and Reintegration Commission
Rwanda Revenue Authority

Organizations

MONUC

Diplomatic representations

British Embassy
Embassy of Belgium

Senegal

Organizations

Agency for the Safety of Air Navigation in Africa and Madagascar (ASECNA)
International Civil Aviation Organization

Uganda

Government

Bank of Uganda
Civil Aviation Authority
Ministry of Foreign Affairs
Ugandan People's Defence Force
Uganda Revenue Authority

Organizations

MONUC

Private sector

Machanga Limited
Uganda Commercial Impex (UCI)

United States of America

Diplomatic representations to the United Nations

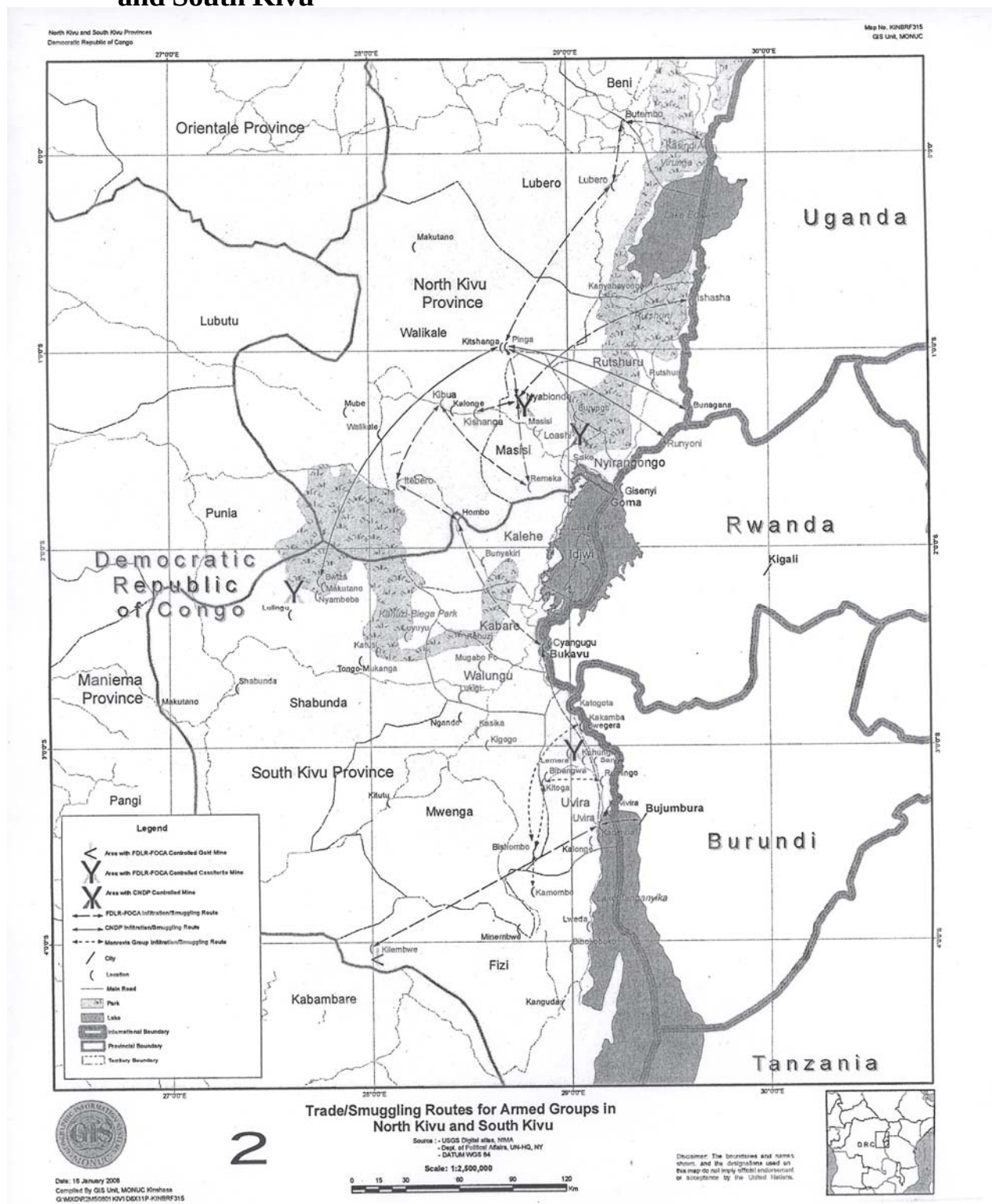
Permanent Mission of the Democratic Republic of the Congo
Permanent Mission of Belgium
Permanent Mission of France
Permanent Mission of Germany
United States Mission

United Nations Headquarters

Department of Peacekeeping Operations
Department of Political Affairs
Office of Legal Affairs

المرفق الثاني

Trade/smuggling routes for armed groups in North Kivu and South Kivu



Statistics on traffic at Kisangani/Bangboka airport by aircraft operated by Azza Air Transport

<u>IL 76 XT-FCB</u>				
Date	Provenance	Destination	H.arrivée	H.départ
10.09.2007	Khartoum	Khartoum	0742 TU	1436 TU
<u>IL 76 ST-APS</u>				
Date	Provenance	Destination	H.arrivée	H.départ
13.09.2007	Kinshasa	Kinshasa	1608 TU	1806 TU
19.11.2007	Khartoum	Khartoum	0749 TU	1040 TU
22.11.2007	Khartoum	Khartoum	0754 TU	1212 TU
23.11.2007	Khartoum	Khartoum	0721 TU	1102 TU

Source: Régre des voies aériennes.

المرفق الرابع

Excerpts of air traffic statistics (Agency for the Safety of Air Navigation in Africa and Madagascar)

Date	Call sign	Registration	Type of Aircraft	Company	Origin	Destination
04-Aug-07	3DMSC	3DMSC	L410	EASTERN TRADE ANSTALT VADUZ	FTTJ	FZAA
04-Aug-07	TOH0215	YUAMJ	IL76	CIES AERIENNES COM.ET CHARTERS	HLLS	FZAA

Source: Agency for the Safety of Air Navigation in Africa and Madagascar.

End-user certificate (Ministry of Defence, Democratic Republic of the Congo)

END USER CERTIFICATE N° MDNAC/CAB/ 0256 /2007

1. Nom et adresse complète de l'utilisateur final : Ministère de la Défense Nationale et des Anciens Combattants de la République Démocratique du Congo à KINSHASA/NGALILEMA

2. Nom et adresse complète de l'exportateur : Société Mile Dragic Production, MAKEDONSKA 11, 23000 ZRENJANIN en SERBIE

3. Nom et description complète des objets commandés : Equipements militaires, armes

REQUÊTES N°	DESCRIPTION	QUANTITÉ
ARMES D'INFANTERIE		
1.	AK 47 (rubric en usine)	5.000
2.	PKM	100

4. Destination des objets commandés : République Démocratique du Congo.

5. Les articles commandés seront utilisés uniquement par les Unités des Forces Armées de la République Démocratique du Congo.

6. L'utilisateur des biens garantit ici que les articles spécifiés au point 3 ne sont pas utilisés pour des besoins autres que ceux précisés au point 5 et ne seront pas transférés à une tierce partie en République Démocratique du Congo ni réexportés sans la permission de la Société MILE DRAGIC Production.

Le Ministre de la Défense Nationale et des Anciens Combattants

CHANCEZ DIEU
Signature

Titre : _____ Signature : _____ Nom : _____

Date : 11 MAY 2007 Cachet : _____

المرفق السادس

ICAR Air request for landing authorization, Serbia

ICAR AIR
BOSNIA AND HERZEGOVINA
Address: Putnikova 74, 11000 Beograd, Serbia. Tel: +381 (0)11 333 3333, Fax: +381 (0)11 333 3333, E-mail: icar@icar.ba
Tel: +381 (0)11 333 3333, Fax: +381 (0)11 333 3333, E-mail: icar@icar.ba

FROM: ICAR AIR
TO: CIVIL AVIATION AUTHORITY OF REPUBLIC OF SERBIA
ATTN: FLIGHT AUTHORIZATION DEPARTMENT
SUBJ: REPUBLIC OF SERBIA LANDING PERMIT REQUEST

DEAR SERBIA,

ICAR AIR KINDLY REQUESTS LANDING PERMISSION FOR FLIGHTS ON THE 03.04.2007 WITH DETAILS AS FOLLOWS:

I WOULD LIKE TO KINDLY NOTIFY ABOUT OUR OPERATIONS ARE ACCORDING TO WET LEASE AGREEMENT WITH AIR TOMSKO No. 01-0003.09.2007.

A OPERATOR: (IAC - ICAO CODE): ICAR AIR, BOSNIA AND HERZEGOVINA
B TYPE A/C: IL-76
REG: YU-AMU
C SCHEDULE: FROM 03.04.2007 TO 04.04.2007

PERIOD	DAYS	Call sign	From	ETD(UTC)	To	ETA(UTC)
03.04.2007	5	TOB/RAC 215	LYNN	11:00	BEJS	01:00
04.04.2007	6	TOB/RAC 215	BEJS	08:00	PLAA	07:00

D FLY ROUTES ACCORDING TO APPROVED ATU AND CURRENT NOTAMS

E - NOT DANGEROUS GOODS -
2000 pcs AP M79 ABZ in 200 wooden boxes into 14500 kg
2000 pcs AP M92 in 300 wooden boxes into 20100 kg
100 pcs 82MM M84 in 50 wooden boxes into 3050 kg
TOTAL GROSS WEIGHT: 37.650 kg

F OPERATOR: ICAR AIR Ltd; RUDARSKA 72, 75000 TUZLA
BOSNIA AND HERZEGOVINA
END USER: INTEREUROPA BELGRADE
Destination: MINISTRY OF DEFENSE OF DEMOCRATIC
REPUBLIC OF CONGO

G P.L.C. Capt. Isakovic + 4 crew
PLS SEND COPY OF YOUR PERMISSION TO ICAR AIR ON FAX +381 33 311
741 OR on e mail: icar_m@bih.net.ba

ICAR AIR
OPERATION CENTER
EDIN SARAJLIG
30.9.07

2

ICAR Air request for landing authorization, Libyan Arab Jamahiriya

ICAR AIR

Adresa: Rudarska 72, 75000 Tuzla (Bosnia and Herzegovina) Phone: +387 (0)51 211 111 Fax: +387 (0)51 211 111 E-mail: icar@bih.net.ba
 Tel: +387 (0)51 211 111 Fax: +387 (0)51 211 111 E-mail: icar@bih.net.ba

FROM: ICAR AIR
 TO: CIVIL AVIATION AUTHORITY OF LIBYA
 ATTN: FLIGHT AUTHORIZATION DEPARTMENT
 SUBJ: LIBYA LANDING PERMIT REQUEST - **TECHNICAL FLIGHT**

DEAR SIR/MAJAM,

ICAR AIR KINDLY REQUESTS LANDING PERMISSION FOR FLIGHTS IN THE
 03.08.2007 WITH DETAILS AS FOLLOW:

I WOULD LIKE TO KINDLY NOTIFY ABOUT OUR OPERATIONS ARE
 ACCORDING TO WET LEASE AGREEMENT WITH AIR TOMISKO
 No. 01-SU/03.08.2007.

A OPERATOR: (RAC - ICAO CODE): ICAR AIR, BOSNIA AND HERZEGOVINA

B TYPE A/C: IL-76
 REG: YU-AMU

C SCHEDULE: FROM 03.08.2007 TO 04.08.2007

PERIOD	DAYS	Call sign	From	RTD(UTC)	To	ETA(UTC)
03.08.2007	5	TOE/RAC 315	LYNT	23:00	HLLS	01:00
04.08.2007	6	TOE/RAC 315	HLLS	03:10	PZAA	07:50

D FLT ROUTES ACCORDING TO APPROVED ATC AND CURRENT NOTAMS

E - NOT DANGEROUS GOODS -
 2000 pcs AP M70 AB2 in 200 wooden boxes bttw 14500 kg
 3000 pcs AP M92 in 300 wooden boxes bttw 20100 kg
 100 pcs PICM M34 in 50 wooden boxes bttw 3050 kg
 TOTAL GROSS WEIGHT: 37,650 kg

F OPERATOR: ICAR AIR Ltd, RUDARSKA 72, 75000 TUZLA
 BOSNIA AND HERZEGOVINA

END USER: Consignment INTEREUROPA BELGRADE
 Consignee: MINISTRY OF DEFENSE OF DEMOCRATIC
 REPUBLIC OF CONGO

G P.I.C. Capt. Leskov + 4 crew

PLS SEND COPY OF YOUR PERMISSION TO ICAR AIR ON FAX +387 35 311
 741 OR on e mail: icar_wl@bih.net.ba

ICAR AIR
 OPERATION CENTER
 EDIN SARAJLIC

R

المرفق الثامن

ICAR Air request for landing authorization, Chad

ICAR AIR

BOSNIA AND HERZEGOVINA
Address: RUDARSKA 71, 75000 TUZLA, Bosnia and Herzegovina. Tel: +386 (0)51 241140; Fax: +386 (0)51 241141; E-mail: icar@bih.net.ba
Tel: +386 (0)51 241140; Fax: +386 (0)51 241141; E-mail: icar@bih.net.ba

FROM: ICAR AIR
TO: CIVIL AVIATION AUTHORITY OF CHAD
ATTN: FLIGHT AUTHORIZATION DEPARTMENT
SUBJ: CHAD LANDING PERMIT REQUEST

DEAR SIR/MADAM,

ICAR AIR KINDLY REQUESTS LANDING PERMISSION FOR FLIGHTS IN THE
03.06.2007 WITH DETAILS AS FOLLOWS:

I WOULD LIKE TO KINDLY NOTIFY ABOUT OUR OPERATIONS ARE
ACCORDING TO WET LEASE AGREEMENT WITH AIR TOMISKO
No. 01-50/03.08.2007.

A OPERATOR: (RAC - ICAO CODE): ICAR AIR, BOSNIA AND HERZEGOVINA
B TYPE A/C: IL-76
RUE: YU-AMU
C SCHEDULE: FROM 03.03.2007 TO 04.09.2007

PERIOD	DAYS	Call sign	FROM	ETD(UTC)	To	ETA(UTC)
03.03.2007	5	TOMIRAC 215	LYNN	12:00	MLLS	01:00
04.03.2007	6	TOMIRAC 215	MLLS	03:00	PZAA	07:50

D FLT ROUTES ACCORDING TO APPROVED ATC AND CURRENT NOTAMS

E - NOT DANGEROUS GOODS -
2000 pcs AP M70 ABZ in 200 wooden boxes (also 14500 kg)
3000 pcs AP M92 in 300 wooden boxes (also 20100 kg)
100 pcs PKM M94 in 50 wooden boxes (also 3050 kg)
TOTAL GROSS WEIGHT: 37.650 kg

F OPERATOR: ICAR AIR Ltd.; RUDARSKA 71, 75000 TUZLA
BOSNIA AND HERZEGOVINA

END USER: ~~CONGO~~ INTEREUROPA BPLGRADE
Consignee: MINISTRY OF DEFENSE OF DEMOCRATIC
REPUBLIC OF CONGO

G P.L.C. Capt Isenkov + 4 crew
PLS SEND COPY OF YOUR PERMISSION TO ICAR AIR ON FAX + 387 35 311
741 OR on e mail: icar_bd@bih.net.ba

ICAR AIR
OPERATION CENTER
EDEN SARAJLIC
Sara

8

ICAR Air request for overflight authorization, Democratic Republic of the Congo

ICAR AIR
BOSNIA AND HERZEGOVINA
Address: Beograd 72, 11000 Bulevar Oslobođenja 1228, Tel: 011 414 1400, Fax: 011 414 1401, E-mail: info@icar-air.ba
Tel: 011 414 1400, Fax: 011 414 1401, E-mail: info@icar-air.ba

FROM: ICAR AIR
TO: CIVIL AVIATION AUTHORITY OF DEMOCRATIC REPUBLIC OF CONGO
ATTN: FLIGHT AUTHORIZATION DEPARTMENT
SUBJ: DEMOCRATIC REPUBLIC OF CONGO OVERFLIGHT PERMIT REQUEST

DEAR SIR/MADAM,

ICAR AIR KINDLY REQUESTS OVERFLIGHT PERMISSION FOR FLIGHTS IN THE
03.08.2007 WITH DETAILS AS FOLLOW:

I WOULD LIKE TO KINDLY NOTIFY ABOUT OUR OPERATIONS ARE
ACCORDING TO WET LEASE AGREEMENT WITH AIR TOMISKO
No. 01-50/13.08.2007.

A OPERATOR: (IAC - ICAO CODE): ICAR AIR, BOSNIA AND HERZEGOVINA

B TYPE A/C: IL-76
REG: YU-AMJ

C SCHEDULE: FROM 03.08.2007 TO 04.08.2007

PERIOD	DAYS	Call sign	From	ETD(UTC)	To	EFA(UTC)
03.08.2007	5	TOH/RAC 215	LYN	05:00	HLS	07:00
04.08.2007	6	TOH/RAC 215	HLS	05:00	PZAA	07:50

D FLT ROUTES ACCORDING TO APPROVED ATC AND CURRENT NOTAMS

E - NOT DANGEROUS GOODS -
2000 pcs AP M70 AB1 in 200 wooden boxes bto 14500 kg
3000 pcs AP M92 in 300 wooden boxes bto 20100 kg
100 pcs PKM M84 in 50 wooden boxes bto 3000 kg
TOTAL GROSS WEIGHT: 37.600 kg

F OPERATOR: ICAR AIR Ltd; RUDANSKA 73, 75000 TUZLA
BOSNIA AND HERZEGOVINA

END USER: ~~Confidential~~ INTEREUROPA BELGRADE
Consignee: MINISTRY OF DEFENSE OF DEMOCRATIC
REPUBLIC OF CONGO

G P.I.C. Capt. Jankov + 4 crew

PLS SEND COPY OF YOUR PERMISSION TO ICAR AIR ON FAX + 387 33 311
741 OR on e mail: icar_ba@bih.net.ba

ICAR AIR
OPERATION CENTER
EDIN SALAJIC

Signature

